

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ادارة الاعمال



عنوان التقرير

أثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقير في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات اللوحة للفترة
2000-2022

إعداد الطالب/

ماجد احمد الدرع

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

يُعدّ البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحضارة الإنسانية المعاصرة؛ إذ يُمثّل العملية المنهجية المنظّمة التي يسعى من خلالها الإنسان إلى فهم الظواهر وتفسيرها والتحكّم فيها. غير أن هذه العملية النبيلة ليست محصّنة من الانزلاق نحو الخطأ المتعمّد أو الإهمال غير المقصود، وهنا تبرز الحاجة الماسّة إلى منظومة أخلاقية صارمة تحكم سلوك الباحث وتضمن نزاهة نتاجه المعرفي.

وتُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها «مجموعة المبادئ والقواعد السلوكية التي ترسم الحدود الفاصلة بين الممارسة البحثية المشروعة والممارسة غير المشروعة، بما يهدف إلى حماية الباحثين والمشاركين والمجتمع وصون نزاهة المعرفة الإنسانية في آنٍ واحد» (Resnik, 1998). أما (Steneck, 2006) فيميّز بين مفهومين متداخلين كثيراً ما يُخلط بينهما: أخلاقيات البحث (Research Ethics) التي تُعنى بالمشكلات الأخلاقية في البحث، ونزاهة البحث (Research Integrity) التي تعني الالتزام بالمعايير المهنية للسلوك البحثي. والاثنتان وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما.

ولم تنشأ هذه المنظومة في فراغ؛ بل جاءت استجابةً لكوارث أخلاقية حقيقية في تاريخ العلم، من تجارب نورمبرغ المشينة خلال الحرب العالمية الثانية إلى فضائح التزوير في أبحاث التغذية وأبحاث الأدوية في العقود الأخيرة. ويهدف هذا التقرير إلى استعراض هذه المنظومة واستيعاب مبادئها، ثم تطبيقها بصورة تحليلية على موضوع الدراسة المتعلقة بآثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقر في الدول النامية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

يذهب بعض الباحثين المبتدئين إلى النظر في الأخلاقيات البحثية بوصفها عبئاً إجرائياً إضافياً، أو قيداً بيروقراطياً تفرضه المؤسسات. غير أن هذا التصور قاصر؛ إذ إن الأخلاقيات ليست مضافةً إلى البحث من الخارج بل هي نسيجه الداخلي الذي يمنحه قيمته. ويمكن استجلاء هذه الأهمية من زوايا متعددة:

أ) صون موثوقية المعرفة العلمية

يُشير (Israel & Hay 2006) إلى أن المعرفة العلمية تستمد قيمتها من قابليتها للتحقق والتكرار؛ فحين يُزور باحث بيانات أو يُحرّفها فإنه لا يضر نفسه وحده بل يُسمم مجرى المعرفة كله. والتاريخ العلمي حافل بأمثلة على أبحاث انتشرت لسنوات وبُنيت عليها سياسات قبل أن يُكشف عن زيفها، مخلفةً أضراراً يصعب إصلاحها. والأخطر أن عصر الذكاء الاصطناعي ومنصات النشر السريعة جعل انتشار المعلومات المزيفة أسرع بمراحل من قدرة آليات التحقق على ملاحقتها. لذا بات الالتزام الأخلاقي ضرورةً وجودية للمنظومة البحثية لا مجرد فضيلة شخصية.

ب) حماية المشاركين والمجتمع

كثير من البحوث — خاصةً في العلوم الاجتماعية والاقتصادية — تتعامل مع أفراد أو مجتمعات في أوضاع هشّة. انتهاك خصوصيتهم أو تضليلهم أو استغلالهم في خدمة أهداف البحث يُمثّل اعتداءً صريحاً على كرامة الإنسان، يتعارض مع القيم الأخلاقية الإنسانية العالمية قبل أن يتعارض مع اللوائح المؤسسية.

ج) بناء الثقة بين العلم والمجتمع

يُقدّم (Steneck 2006) حجةً بالغة الأهمية: مصداقية العلم ليست حقاً مكتسباً بل امتياز يُمنح بالممارسة النزيهة ويُسحب بالانتهاك. والثقة العامة في العلم — التي هي شرط ضروري لتبني المجتمعات للأدلة العلمية في صنع القرار — تتآكل ببطء حين تتكرر الفضائح البحثية.

د) الامتثال للمتطلبات المؤسسية والقانونية

باتت المجلات العلمية المصنّفة (Q1, Q2) والهيئات الممنوحة للتمويل البحثي تشترط الامتثال الأخلاقي الموثق شرطاً لا تنازل عنه للنشر أو التمويل. والباحث الذي يُهمل هذا الجانب لا يُخاطر بسمعته وحده بل يُغلق أمام نفسه أبواب التأثير الأكاديمي الفعلي.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

رصدت الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA, 2020) وسائر الهيئات الأكاديمية الدولية منظومةً من المبادئ الجوهرية تُشكّل الإطار التوجيهي للباحث الملتزم. وفيما يلي أبرزها مع شرح مفصّل وأمثلة تطبيقية:

□ أولاً: الأمانة العلمية (Scientific Honesty)

التعريف: الإبلاغ الصادق والشامل عن جميع مراحل البحث ونتائجه، بما فيها النتائج السلبية أو المتضاربة مع الفرضية الأصلية، مع الإحجام التام عن التلاعب في البيانات أو اختزالها أو تحريفها. تمتد الأمانة العلمية لتشمل الشفافية في المنهجية، إذ يجب أن يصف الباحث إجراءاته بدقة كافية تُتيح لباحث آخر تكرار الدراسة والحصول على نتائج مماثلة. كما تشمل الأمانة الاعتراف بالقيود والمحدودية التي يعترف بها الباحث في نهاية دراسته.

مثال توضيحي: باحث اقتصادي يجد أن نماذجه القياسية تُنتج نتائج متضاربة في بعض المواصفات؛ الأمانة تقتضي الإفصاح عن جميع هذه النتائج — لا اختيار الأنسب منها — مع شرح أسباب التضارب ومحاولة تفسيره.

□ ثانياً: النزاهة الأكاديمية (Academic Integrity)

التعريف: عزو الأفكار والنتائج والصياغات إلى أصحابها بدقة ووضوح، والامتناع عن الانتحال بكل صوره: الصريح منه والمقنّع، والخارجي منه والذاتي. تتجلى النزاهة الأكاديمية في التوثيق الدقيق لكل مصدر يُستفاد منه، سواء أكان ذلك اقتباساً مباشراً أم إعادة صياغة أم توظيفاً للأفكار. كذلك تتجلى في الإفصاح عن التمويل وعن هوية جميع من أسهموا فعلياً في البحث.

مثال توضيحي: الاستشهاد الصريح بدراسة (Mauro 1995) حين يُستخدم إطارها النظري في تفسير العلاقة بين الفساد والنمو، بدلاً من تقديم هذا الإطار على أنه استنتاج أصيل للباحث.

□ ثالثاً: الموضوعية (Objectivity)

التعريف: إجراء البحث وتحليل نتائجه بعيداً عن التحيزات الشخصية والمصالح المسبقة، مع تصميم المنهجية بما يُتيح تنفيذ الفرضيات وليس إثباتها فحسب. الموضوعية لا تعني غياب الرأي المسبق — فكل باحث يأتي بخلفية معرفية — بل تعني الوعي بهذه الخلفية وعدم السماح لها بأن تُشوّه الإجراءات أو التفسيرات. وتُعزّز الموضوعية منهجياً من خلال التحكيم العلمي الأعمى وتقاسم البيانات الخام مع الباحثين الآخرين.

مثال توضيحي: باحث يدرس أثر مكافحة الفساد على النمو يُوظّف اختبارات حساسية متعددة (تغيير مؤشر الفساد، استبعاد مجموعات دول، تقسيم الفترة الزمنية) لضمان أن نتائجه لا تعكس اختياراته المنهجية وحدها.

□ رابعاً: السرية وحماية البيانات (Confidentiality)

التعريف: صون خصوصية المشاركين في البحث وعدم الإفصاح عن هوياتهم أو بياناتهم الفردية إلا بموافقتهم الصريحة الموثقة.

السرية لا تنتهي بانتهاء البحث؛ فالبيانات المجمعة يجب أن تُحفظ آمنةً وأن تُتلف وفق بروتوكولات واضحة حين تنتهي الحاجة إليها. وفي عصر التحليل الرقمي باتت التهديدات على الخصوصية أكثر تعقيداً وتستلزم وعياً تقنياً مضافاً. **مثال توضيحي:** في الدراسات المسحية التي تجمع آراء موظفين حكوميين حول ظاهرة الفساد في مؤسساتهم، يجب أن تُحفظ هوياتهم بالكامل لتجنب أي تداعيات مهنية أو قانونية تطالهم جراء مشاركتهم في البحث.

□ خامساً: الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

التعريف: إبلاغ المشاركين بطبيعة البحث وأهدافه وأي مخاطر محتملة قبل مشاركتهم، مع ضمان أن المشاركة طوعية تماماً وأن المشارك يحق له الانسحاب في أي وقت دون عواقب.

تتضمن الموافقة المستنيرة الحقيقية ثلاثة عناصر: الإفصاح الكافي (توضيح الهدف والإجراءات والمخاطر والفوائد)، والفهم (التحقق من أن المشارك استوعب ما أفصح عنه)، والطوعية (غياب أي إكراه أو ضغط). وهذا يلزم الباحث بضمان الموافقة قبل جمع أي بيانات.

مثال توضيحي: قبل إجراء مقابلات مع خبراء اقتصاديين أو مسؤولين لاستكشاف آليات الفساد في دولهم، يُوضّح للمشارك: أهداف البحث، كيفية استخدام آرائه، مستوى السرية المكفول، وحقه الكامل في الانسحاب.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

رصد الباحثون في أخلاقيات العلم جملةً من الإشكاليات المتكررة التي تُهدد نزاهة البحث العلمي. وفيما يلي أبرزها مع التفصيل في أسبابها ومظاهرها وتداعياتها:

□ أولاً: الانتحال العلمي (Plagiarism)

الشرح: استخدام أفكار الآخرين أو نصوصهم أو بياناتهم دون نسب صريح لأصحابها. ويشمل الانتحال الصريح (نقل النص حرفياً) والمفتنع (إعادة الصياغة دون توثيق) والذاتي (إعادة نشر عمل سابق كأنه جديد). مع ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي باتت صورة جديدة من الانتحال تنتشر، وهي تقديم مخرجات هذه الأدوات على أنها نتاج فكري أصيل للباحث. وتُشير إرشادات (APA) 2020 إلى ضرورة الإفصاح عن استخدام هذه الأدوات في كتابة البحث.

مثال واقعي: طالب يُدرج فقرات كاملة من دراسة الخطيب (2019) حول الفساد والنمو في الدول العربية ضمن مراجعته الأدبية بعد إعادة صياغتها السطحية دون الاستشهاد بالمصدر، مما يُعدّ انتحالاً مفتنعاً.

□ ثانياً: تزوير البيانات وتلفيقها (Data Fabrication & Falsification)

الشرح: اختلاق بيانات لم تُجمع فعلاً (التلفيق)، أو التلاعب في البيانات الحقيقية بالحذف أو التعديل أو إعادة الترتيب لإنتاج نتائج مرغوبة (التزوير).

يُعدّ هذا النوع من المخالفات الأخطر على الإطلاق لأن آثاره قد تمتد لسنوات قبل كشفه. وقد وثّق (Steneck) 2006 حالات متعددة لأبحاث مزوّرة في العلوم الطبية استند إليها في توجيه علاجات أثبت لاحقاً ضررها. وفي السياق الاقتصادي قد يؤدي تزوير بيانات الفقر أو النمو إلى توجيه سياسات تُوزّع الموارد بشكل خاطئ.

مثال واقعي: باحث اقتصادي يحذف من قاعدة بياناته مشاهدات الدول التي أظهرت نمواً رغم ارتفاع الفساد (مثل بعض الدول النفطية) لأنها تُناقض فرضيته، دون الإعلان عن ذلك أو تبريره منهجياً.

□ ثالثاً: التحيز البحثي (Research Bias)

الشرح: التأثير الواعي أو غير الواعي بتوقعات الباحث أو مُموليه في تصميم البحث أو اختيار العينة أو تفسير النتائج بما يدعم موقفاً مسبقاً.

يتخذ التحيز البحثي أشكالاً متعددة: تحيز التأكيد (البحث عما يُثبت الفرضية وتجاهل ما ينقضها)، وتحيز النشر (نشر النتائج الإيجابية فقط وإهمال السلبية)، وتحيز التمويل (ميل النتائج نحو ما يُرضي جهة التمويل). ويُقدّر بعض الدراسات أن تحيز النشر قد يضخم حجم التأثير المُبلّغ عنه بمقدار 30-50٪ في بعض المجالات.

مثال واقعي: منظمة دولية تُموّل دراسة لقياس نجاح برامجها في مكافحة الفساد، فتأتي نتائج الدراسة إيجابية باستمرار بصرف النظر عن الواقع — وهو ما يُعرف بـ'تحيز التمويل'.

رابعاً: انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

الشرح: الإفصاح عن بيانات شخصية أو سرية للمشاركين دون إذنتهم، أو استخدام بيانات جُمعت لأغراض مختلفة في بحث لم يوافق عليه أصحابها.

في العصر الرقمي توسّع مفهوم انتهاك الخصوصية ليشمل الاستخدام غير المُصرّح به لبيانات منصات التواصل الاجتماعي وقواعد البيانات الإدارية والسجلات الحكومية. ويُذكر في هذا السياق فضيحة Cambridge Analytica نموذجاً صارخاً على توظيف بيانات الأفراد دون علمهم في أغراض تتجاوز ما وافقوا عليه.

مثال واقعي: باحث يحصل على بيانات مالية تفصيلية لمسؤولين حكوميين من مصادر مسربة ثم ينشرها في بحث أكاديمي مُدّعي أنه لا يذكر أسماء، متجاهلاً أن التفاصيل المنشورة تجعل التعرف عليهم أمراً يسيراً.

خامساً: تضارب المصالح (Conflict of Interest)

الشرح: وجود مصلحة شخصية أو مالية أو مؤسسية قد تؤثر — أو يُحتمل أن تؤثر — في موضوعية الباحث أو في قراراته البحثية، سواء أدركها الباحث أم لا.

لا يعني تضارب المصالح بالضرورة أن الباحث ارتكب خطأ؛ إذ إن مجرد وجود المصلحة — لا التأثير الفعلي منها — هو الإشكالية. وتتطلب الأخلاقيات الإفصاح عنها صراحةً لإتاحة الفرصة للقراء والمحكمين لتقييم النتائج في ضوءها.

مثال واقعي: باحث يدرس جدوى برنامج حكومي لمكافحة الفساد وهو في الوقت ذاته يعمل مستشاراً مأجوراً للجهة المنفذة للبرنامج. هذا تضارب مصالح صريح يستلزم الإفصاح التام أو التنحي عن البحث.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

(أ) لجان أخلاقيات البحث المؤسسي (IRB)

نشأت لجان أخلاقيات البحث المؤسسي (Institutional Review Boards) في الولايات المتحدة إثر فضيحة دراسة تاسكيجي (1932-1972) التي أجرت تجارب مشينة على أفراد دون علمهم أو موافقتهم. وقد وضعت لجنة بلمونت عام 1979 ثلاثة مبادئ جوهرية حكمت عمل هذه اللجان:

- احترام الأشخاص: معاملة الأفراد بوصفهم كائنات مستقلة قادرة على اتخاذ قراراتها.
 - الإحسان: تعظيم الفائدة وتقليل الضرر.
 - العدالة: التوزيع العادل للأعباء والفوائد بين مجموعات المجتمع المختلفة.
- وتتولى هذه اللجان مراجعة بروتوكولات البحث قبل تنفيذها للتحقق من: اكتمال إجراءات الموافقة المستنيرة، ومدى تناسب المخاطر المحتملة مع الفوائد المتوقعة، وكفاية إجراءات السرية وحماية البيانات، ومشروعية أسلوب اختيار المشاركين.

(ب) دليل APA للنشر الأكاديمي (الطبعة السابعة، 2020)

يحدد دليل APA معايير صارمة في عدة محاور رئيسية:

1. التوثيق ومنع الانتحال: تحديد أسلوب الاستشهاد بدقة ووضوح مع التمييز بين الاقتباس المباشر والاستيعاب والاستشهاد الثانوي.
2. النزاهة في الإبلاغ: شفافية المنهجية وعرض النتائج بأمانة بما فيها غير المتوقعة.
3. أخلاقيات النشر: قواعد التأليف المشترك وتحديد المساهمة الفعلية لكل مؤلف وعدم الإرسال المتزامن لأكثر من جهة.
4. الإفصاح عن تضارب المصالح: الإعلان الصريح عن أي مصالح مالية أو مؤسسية قد تؤثر في البحث.

(ج) المعايير الدولية الأخرى

تُكمل إرشادات COPE (Committee on Publication Ethics) منظومة هذه المعايير بتوجيهات عملية تتناول التعامل مع حالات سوء السلوك البحثي المُبلَّغ عنه، وآليات سحب الأوراق العلمية المنشورة حين يُكشف عن أخطائها. كما تُصدر منظمة OECD توجيهات للدول الأعضاء حول بناء ثقافة النزاهة البحثية على المستوى المؤسسي والوطني.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

أثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقر في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات اللوحة 2000-2022

يُعدّ هذا القسم الأهم في التقرير لأنه يُحوّل الأخلاقيات من إطار نظري مجرد إلى التزام عملي حي. وما يجعل هذا البحث تحديداً نموذجاً ذا قيمة للتحليل الأخلاقي هو طبيعته القياسية الكمية المعتمدة على بيانات دولية — وهو نمط يوهّم بعض الباحثين بأنه مُعفٍ من الاعتبارات الأخلاقية، وهذا وهم يجب تفنيده.

(أ) طبيعة البيانات وإشكالية الموافقة المستنيرة

يعتمد البحث اعتماداً كلياً على البيانات الثانوية المجمّعة على المستوى الوطني، الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية (CPI)، والبنك الدولي (WGI, WDI, PIP)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (HDI). هذه البيانات مجمّعة ومُجهّلة على مستوى الدول لا الأفراد، مما يعني أن إشكالية الموافقة المستنيرة بمفهومها الكلاسيكي لا تنطبق هنا. غير أن الاستخدام الأخلاقي للبيانات الثانوية يستلزم التزامات محددة:

- التحقق من أن البيانات جُمعت وفق بروتوكولات موثوقة ومعتمدة من الجهات الدولية.
- استخدام البيانات ضمن الأغراض التي صُممت من أجلها مع الإفصاح الصريح عن مصادرها.
- تجنّب الخطأ الإيكولوجي (Ecological Fallacy)، وهو الاستنتاج من البيانات الكلية على مستوى الأفراد.
- التحقق من اتساق تعريفات المؤشرات عبر الزمن، خاصةً مؤشر CPI الذي غيّرت منهجيته عام 2012 مما يستوجب التعامل مع الفترتين بحذر منهجي.

(ب) الموضوعية والحياد في موضوع مُثير للجدل

يحمل موضوع الفساد بطبيعته شحنة سياسية وأيديولوجية قابلة للتوظيف في مناخات مختلفة. ويُلتزم في هذا البحث بجملة من الضمانات المنهجية لصون الموضوعية:

- توظيف مؤشرين مستقلّين للفساد (CPI + مؤشر السيطرة على الفساد من WGI) في اختبارات الحساسية، لتقليل التحيز المحتمل لأي مؤشر منفرد.
- الإفصاح الصريح عن أن CPI مؤشر إدراك لا قياساً موضوعياً مباشراً، مع الإشارة إلى القيود المترتبة على ذلك في تفسير النتائج.
- عرض نتائج جميع اختبارات الحساسية كاملةً بما فيها التي لا تتوافق مع الفرضيات الأصلية.
- التحفظ الصريح في اللغة المستخدمة لوصف النتائج؛ استخدام عبارات احتمالية دقيقة ('يُرجّح'، 'تُشير الأدلة إلى') بدلاً من الادعاءات القاطعة.

ج) الأمانة في التوثيق والنزاهة في عرض المصادر

يُلْتزَم في هذا البحث بمعيّار (APA) 2020 في توثيق جميع المصادر، بما فيها:

- الاستشهاد الصريح بكل نموذج قياسي يُوظف (Arellano-Bond GMM، اختبار Im-Pesaran-Shin، اختبار Hausman) مع الإشارة إلى مصدره الأصلي.
- توثيق جميع قواعد البيانات المستخدمة وإصداراتها وتواريخ الوصول إليها.
- الإفصاح الكامل عن معايير اختيار الدول واستبعاد الدول ذات البيانات المنقوصة، وذلك في متن المنهجية لا في الهوامش.
- تضمين البرمجيات الإحصائية المُستخدمة (Stata/R) ضمن الملاحق، إذ بات ذلك معياراً متزايداً في المجالات المحكّمة.

د) مخاطر التضليل السياسي وكيفية تفاديه

لعل أخطر ما يواجه هذا البحث بالتحديد هو إمكانية توظيف نتائجه بشكل انتقائي في خطابات سياسية تتجاوز ما تسمح به الأدلة التجريبية. وتفادياً لذلك:

- تُصاغ التوصيات مقيدةً صراحةً بحدود الأدلة المتاحة ومقرونةً بتحذيرات من التعميم غير المبرر.
- تُقدّم النتائج بتفريق واضح بين ما هو تأثير مُقدّر في المتوسط وما هو محتمل التفاوت بين الدول والمناطق.
- يُصرّح بغياب أي تمويل خارجي أو مصلحة مؤسسية، مما يُعزز مصداقية الموضوعية.

هـ) السرية في السياق الكمي

رغم أن البيانات مجمّعة وطنياً فإن التطبيق الأخلاقي للسرية يظل مطلوباً في مستويات أخرى. أي مقابلات أو استشارات مع خبراء اقتصاديين أُجريت خلال مرحلة التحقق النوعي تخضع لاشتراطات السرية الكاملة، بما في ذلك التغيير الكافي للوصف حتى لا يُتعرّف على المشارك.

سابعاً: الخاتمة

يتضح من خلال هذا التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي ليست طبقةً خارجية تُضاف على البحث لأغراض الامتثال المؤسسي، بل هي البنية التحتية الأخلاقية التي تمنح البحث قيمته وتُبرر وجوده. فالرقم الإحصائي الدقيق المبني على بيانات مُزوَّرة ليس معرفةً بل خداعاً منظماً، والتوصية السياساتية المستندة إلى نتائج منتحلة ليست مساهمةً بل مسؤوليةً. وقد أثبت التطبيق العملي على موضوع الفساد والنمو والفقر أن الطابع الكمي للبحث لا يُعفيه من المساءلة الأخلاقية، بل يستدعي نوعاً رفيعاً منها: دقة في التوثيق، وحياد في التفسير، وشجاعة في عرض النتائج غير المريحة، وتحفظ في التعميم. كل هذه ليست قيوداً تحدّ من البحث بل مرتكزات تُعلي من قيمته ومن قدرته على التأثير في السياسات الفعلية. ويبقى الالتزام الأخلاقي الصادق — ذلك الذي لا يبحث عن الموافقة المؤسسية فحسب بل عن الاستقامة الداخلية — هو الضمان الأعظم لأن تُفضي الدراسات الأكاديمية إلى معرفة تخدم البشرية حقاً. وهذا ما يستحضره الالتزام ببند هذا التقرير في كل مرحلة من مراحل البحث القادمة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

العساف، صالح حمد. (2012). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية (الطبعة الرابعة). مكتبة العبيكان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). APA. <https://doi.org/10.1037/0000165-000>

Israel, M., & Hay, I. (2006). Research ethics for social scientists: Between ethical conduct and .regulatory compliance. SAGE Publications

.Resnik, D. B. (1998). The ethics of science: An introduction. Routledge

Steneck, N. H. (2006). Fostering integrity in research: Definitions, current knowledge, and future directions. Science and Engineering Ethics, 12(1), 53–74. <https://doi.org/10.1007/PL00022268>